المملكة المغربية
وزارة التجهيز
والنقل واللوجستيك

ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'EQUIPEMENT, DU TRANSPORT ET DE LA LOGISTIQUE

جواب السيد الوزير حول أسئلة السادة البرلمانيين المتعلقة بالسلامة الطرقية

وعيا من الحكومة بخطورة آفة حوادث السير وتداعياتها السلبية على الاقتصاد الوطني، تم العمل باستراتيجية وطنية للسلامة الطرقية يتم تفعيلها بواسطة مخططات استراتيجية مندمجة للسلامة الطرقية ترتكز على تسعة محاور تتضمن إجراءات ذات قيمة مضافة لها تأثير مباشر على مؤشرات السلامة الطرقية، وتتجلى فيما يلي:

المحور الأول : تنسيق وتدبير السلامة الطرقية على أعلى مستوى

المحور الثاني : التشريع

المحور الثالث : المراقبة والعقوبات

المحور الرابع : تكوين السائقين وإصلاح امتحان رخصة السياقة

المحور الخامس: تحسين البنيات التحتية الطرقية داخل وخارج المدار

المحور السادس : تحسين الاسعافات المقدمة لضحايا حوادث السير

المحور السابع : التواصل والتحسيس

المحور الثامن : التربية الطرقية

المحور التاسع : البحث العلمي واليقظة التكنولوجية في مجال السلامة الطرقية

بفضل تضافر جهود جميع المتدخلين في تفعيل الإجراءات التي تضمنتها هذه المحاور، حققت هذه المخططات الاستراتيجية للسلامة الطرقية النتائج والأهداف المتوخاة منها والمتمثلة في عكس الاتجاه التصاعدي لعدد القتلى والجرحى الذي كان يرتفع سنويا بوثيرة تناهز 5 %، وهكذا عرفت الثلاث سنوات الأخيرة 2012-2014 انخفاضا مستمرا في جميع مؤشرات السلامة الطرقية حيث انخفض عدد القتلى على التوالي ب 1,30% و 8,04% و 8.74. %.

كما تم تسجيل انخفاض مهم في النتائج المؤقتة المحصل عليها عند نهاية شهر فبراير 2015 على الصعيد الوطني مقارنة مع نفس الشهر من السنة الفارطة، حيث تم تسجيل انخفاض في نسبة الحوادث المميتة ب :17,57% - وانخفاض في عدد القتلى بنسبة :23,94 % - .

ولتطوير هذه المؤشرات بشكل أفضل، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

- اعتماد برنامج خاص بتهيئات السلامة الطرقية 2014-2018 بالمناطق التي تعرف تراكم لحوادث السير –النقط السوداء عبر تهيئة المحاور الخطيرة و تهيئة النقط السوداء وبناء الجدران الوقائية، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة أن حوادث السير التي تكون فيها البنية التحتية سببا مباشرا لا تتجاوز 3 % من مجموع حوادث السير.

- إعداد وتفعيل برنامج عمل خاص بالفترة الصيفية التي تعرف حركة سير مرتفعة والتي تسجل 30 % من مجموع القتلى سنويا ، يهدف إلى تكثيف المراقبة الطرقية وتحسين مستوى الإسعافات الأولية وتعزيز حملات التواصل والتحسيس.

- تفعيل الإجراءات المتعلقة بمراقبة وضبط السياقة تحت تأثير الكحول وذلك باعتماد جهاز قياس نسبة الكحول المنبعث من فم السائق.

- إعداد مشروع قانون تعديلي لمدونة السير على الطرق يروم تقديم حلول أكثر واقعية ونجاعة لإشكاليات السلامة الطرقية ببلدنا.

- تعزيز مصداقية الفحص التقني عبر تكثيف المراقبة والافتحاص على مراكز وشبكات الفحص التقني.

- إلزامية خضوع جميع الحافلات المرخص لها لنقل المسافرين لفحص تقني كل ستة أشهر يتم من خلاله تقييم حالتها الميكانيكية وكذا وضعية تجهيزاتها.

- خضوع حافلات نقل المسافرين لمراقبة معمقة من طرف أعوان المراقبة الطرقية التابعين لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك وذلك للتأكد من الحالة الميكانيكية السليمة للحافلات.

- إحداث منحتي تكسير وتجديد حافلات نقل المسافرين المتهالكة وذلك في إطار قانون المالية برسم سنة 2014، و سيتم تفعيل العمل بهذه المقتضيات بعد إعداد النصوص التطبيقية اللازمة لتنزيلها.

- تفعيل التكوين لفائدة سائقي مركبات نقل المسافرين ونقل البضائع قصد مواكبة تأهيل وتطوير قطاع النقل بصفة عامة.

- الإعداد لتوقيع عقد برنامج مع مهنيي نقل المسافرين يهم تأهيل القطاع برمته والرفع من مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين السلامة الطرقية.

يشرفني أن أخبركم أن وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك قامت بعدة عمليات تفتيش همت جميع مراكز الفحص التقني المنتشرة عبر أرجاء المملكة عن طريق مكتب معتمد مستقل أو عن طريق مراقبي مركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق حيت أن عدد عمليات الافتحاص بلغ 702 عملية برسم سنة 2014.

وقد نتجت عن عمليات الافتحاص هذه، عقوبات مختلفة تتمثل في السحب المؤقت لرخصة شبكة تضم 25 مركزا تابعة لها لمدة 3 أشهر، كما تم توقيف مجموعة من خطوط المراقبة للمركبات ذات الوزن الخفيف والثقيل لمجموعة من مراكز الفحص التقني.

كما تم توقيف عدد من رخص الأعوان الفاحصين إما بصفة نهائية أو بصفة مؤقتة حسب خطورة الاختلالات.

وقد تم عقد لقاء مع مهنيي قطاع المراقبة التقنية من أجل عرض حصيلة عمليات الافتحاص المبرمجة التي قام بها مكتب معتمد مستقل والتي شملت جميع شبكات ومراكز المراقبة التقنية وكذا الأعوان الفاحصين. وقد بلغ عدد هذه العمليات 450 افتحاصا، وقد مكنت هذه العمليات، بين مرحلتيها الأولى والثانية، من الرفع من جودة و مردودية شبكات ومراكز المراقبة التقنية، وكذا الأعوان الفاحصين عبر العمل بحوالي 80 % من الملاحظات المدونة في تقارير الافتحاص.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا اللقاء خرج بتوصيات تهم أساسا ضرورة تجند جميع الفاعلين، من شبكات ومراكز وفاحصين ومهنيي المعدات للعمل على الرفع من جودة الخدمات لتحسين السلامة الطرقية، كما تم الاتفاق على دعم "الإتقان" و "الجودة"، وذلك بإحداث جائزة لشبكات ومراكز المراقبة التقنية وكذا الأعوان الفاحصين المتميزين.